

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

# الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون الإداري

إشراف الأستاذ الدكتور

فار جميلة

أعداد الطالبة

مختاري وفاء

السنة الجامعية: 2013-2014.

## مقدمة:

يرتكز الأسلوب الإداري على أسلوبين هما المركزية و اللامركزية في الجزائر من خلال تنظيمها الإداري، حيث انتهجت الجزائر النظام اللامركزية الذي يعد أسلوب مكمل للنظام المركزي تماشيا مع ظروفها السياسية و الاجتماعية و الثقافية و هذا النوع يعرف بأنه توزيع الوظيفة الإدارية و مشاركة الهيئات و سلطات المركزية.

و لهذا فان الإدارة المحلية تقوم على الهيئات الإدارية ( البلدية و الولاية ) يعتبران حلقة وصل بين الإدارة المركزية و المواطن، و من هنا يمكن تفعيل دور السلطات الإقليمية و مدى أهميتها على مستوى المجالس المحلية لمواجهة كل تغيير و التطور الإداري و الاجتماعي و الاقتصادي، و ذلك بإنشاء مخططات تنمية لها و تطويرها في إطار عمليات التنمية المحلية.

و مع هذا أن التنمية المستدامة هي ركيزة الأساسية للمجتمع و تطوره فهي مصطلح حديث النشأة من خلال بحثها عن اقتصاد قوي لتحسين مستواها المعيشي، و لتحقيق نوعية الحياة الأمثل للإنسان، فان جوهرها هو التفكير في المستقبل و في مصير الأجيال القادمة لتحقيق كافة متطلباتهم.

إلا أن الجزائر تعد من دول العالم الثالث ( النامية ) التي خضعت للنهوض باقتصادها من اجل تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة و للخروج من أزمتها المتعددة، باعتبارها مهمة صعبة دون توفيرها للاستراتيجيات و سياسات تنمية لتحقيق جميع أهدافها على المستوى المحلي، و لا بد من الإدارة المحلية أن تقدم بالخبرة و الكفاءة و الفعالية في التنفيذ حيث تتجسد على الهيئات اللامركزية أو الجماعات المحلية في النظام الولائي أو البلدي اعتمادا على أسلوب التنمية المحلية و دورها في الجزائر.

و تتمثل الإشكالية في: مدى نجاح الهيئات المحلية في ظل التنظيم اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة؟

و هناك جملة من التساؤلات الفرعية و هي:

- 1\_ ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- 2\_ ما هي المقومات الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة؟
- 4\_ فيما تتمثل مالية الجماعات المحلية؟
- 5\_ ما هي المخططات و برامج التي تقوم عليها الجماعات المحلية؟

**الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع:**

- 1\_ معالجة احد المواضيع الهامة التي اكتسبت جاذبية ووهجا كبيرين منذ العقدين الأخيرين.
- 2\_ الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة لادوار المجالس المحلية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المتمثل في التنمية.
- 3\_ خلق وعي للمواطن من اجل معرفة التنمية المستدامة على أنها حق من حقوقه و يستوجب على المجالس (بلدية- و لائية) حمايتها و تطويرها.

يعد هذا البحث مساهمة متواضعة للفت أنظار المسؤولين و الأعضاء المنتخبين على مستوى المجالس المحلية من اجل تقديم تصورات و استراتيجيات فعالة لتجاوز مشاكل الحاضر و الاستعداد لتحديات المستقبلية.

**أهداف البحث:**

- 1\_ تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة بصفة مفصلة.
- 2\_ توفير معلومات جديدة خاصة بموضوع البحث على المستوى المحلي أو الدولي.
- 3\_ كيفية تفعيل دور الهيئات اللامركزية المحلية في التنمية من خلال مجالسها المحلية.
- 4\_ مساعدة المجالس المحلية في التعرف على مالية الجماعات المحلية و مخططاتها التنموية.

## منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية الموضوع اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لجمع كافة المعلومات و البيانات الحقيقية المفصلة لموضوع الدراسة.

## خطوات البحث:

لقد قسمنا موضوع البحث إلى فصلين:

**الفصل الأول:** ما هية التنمية المستدامة.

**الفصل الثاني:** تسيير الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في مجال التنموي.

## إهداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى منبع الحنان و رمز الأمان الغالية و العزيرة أُمي الحبيبة التي ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات.

إلى سندي و ذخيرتي في الحياة أخواتي:

❁ ملاك، مريم ❁

إلى عوني في حياتي الجامعية زوجي العزيز

❁ قتال دراجي ❁

إلى كل الأهل و الأقارب كبيرا و صغيرا

إلى أروع و أعز صديقاتي

❁ أحلام و إكرام و ريمة ❁

إلى كل زملائي في الدفعة

إلى الأساتذة المشرفة

إلى كل من يستحق مقام هذه المذكرة ثمرة جهدي المتواضعة

## شكر و تقدير

\_\_ قد أكون جاحدة النعمة على الله إن لم احمده و اشكره على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

\_\_ و كذلك إنارته لي الدرب فيما التوفيق و السداد إلا من الله وحده.

\_\_ كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "فار جميلة" التي تحملت معي مشقة هذه المذكرة

و التي أفادني من خبرتها في الميدان.

\_\_ و أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أساتذة الحقوق على الدعم المعنوي بثواب العزم و الإصرار

لانجاز هذا العمل المتواضع.

و أخيرا أتقدم بالشكر و العرفان لكل من ساعدنا من قريب و بعيد و كان له الفضل في تشجيعنا

على مواصلة العمل.

إلى كل هؤلاء تحية شكر و امتنان.

\_\_ مختاري وفاء \_\_

1\_ ما المقصود بالتنمية المستدامة؟

2\_ ما هي المقومات الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة؟

4\_ فيما تتمثل مالية الجماعات المحلية؟

5\_ ما هي المخططات و برامج التي تقوم عليها الجماعات المحلية؟

**الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع:**

1\_ معالجة احد المواضيع الهامة التي اكتسبت جاذبية ووهجا كبيرين منذ العقدين الأخيرين.

2\_ الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة لادوار المجالس المحلية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المتمثل في التنمية.

3\_ خلق وعي للمواطن من اجل معرفة التنمية المستدامة على أنها حق من حقوقه و يستوجب على المجالس (بلدية- و لائية) حمايتها و تطويرها.

يعد هذا البحث مساهمة متواضعة للفت أنظار المسؤولين و الأعضاء المنتخبين على مستوى المجالس المحلية من اجل تقديم تصورات و استراتيجيات فعالة لتجاوز مشاكل الحاضر و الاستعداد لتحديات المستقبلية.

**أهداف البحث:**

1\_ تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة بصفة مفصلة.

2\_ توفير معلومات جديدة خاصة بموضوع البحث على المستوى المحلي أو الدولي.

3\_ كيفية تفعيل دور الهيئات اللامركزية المحلية في التنمية من خلال مجالسها المحلية.

4\_ مساعدة المجالس المحلية في التعرف على مالية الجماعات المحلية و مخططاتها التنموية.

**منهج البحث:**

للإجابة على الإشكالية الموضوع اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لجمع كافة المعلومات و البيانات الحقيقية المفصلة لموضوع الدراسة.

## **خطوات البحث:**

لقد قسمنا موضوع البحث إلى فصلين:

**الفصل الأول:** ما هية التنمية المستدامة.

**الفصل الثاني:** تسيير الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في مجال التنموي.

## خطة البحث

الفصل الاول : ماهية التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية:

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي:

المطلب الثالث: التنمية و علاقتها ببعض المفاهيم:

المبحث الثاني: أنواع التنمية المستدامة:

المطلب الأول: التنمية المستدامة في إطار السياسة:

المطلب الثاني: التنمية المستدامة في إطار إداري:

المطلب الثالث: التنمية المستدامة في الاطار الاقتصادي

المطلب الرابع: التنمية المستدامة في إطار الاجتماعي و الريفي

المبحث الثالث: ركائز التنمية المستدامة:

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة:

المطلب الثاني: المقومات التنمية المستدامة:

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

المبحث الرابع: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة:

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

المطلب الثاني: مؤشرات و سياسات التنمية المستدامة:

المطلب الثالث: نماذج و استراتيجيات التنمية المستدامة:

الفصل الثاني: تسيير الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في المجال التنموي

المبحث الأول: دور البلدية في التنمية المستدامة:

المطلب الأول: في مجال التنمية الاجتماعية:

المطلب الثاني: في مجال التنمية الاقتصادية:

المطلب الثالث: في مجال التنمية البيئية

المطلب الرابع: في المجال المالي:

المبحث الثاني: دور الولاية في التنمية المستدامة:

المطلب الأول: في مجال التنمية الاجتماعية:

المطلب الثاني: في مجال التنمية الاقتصادية:

المطلب الثالث: في مجال التنمية البيئية:

المطلب الرابع: في المجال المالي:

المبحث الثالث: الواقع المالي للهيئات المحلية .

المطلب الأول: الموارد الذاتية للهيئات المحلية:

المطلب الثاني: الموارد الخارجية للهيئات المحلية:

المطلب الثالث: اثر العجز المالي للهيئات المحلية:

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

تمهيد:

إن فكرة التنمية موجودة منذ القدم, إلا أنها تطور مفهومها و أصبحت تعتبر ابتكار حديث, فهي تربط بين البيئة في جميع مجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية و تعد استمداها منهج وحيد لها. فهي تنظر إلى احتياجات الحاضر دون تخليها عن الأجيال المستقبلية.

## المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

يعود مصطلح التنمية المستدامة إلى مؤتمر إلى المؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في "ستوكهولم" سنة 1972 The UN Conference on the Human Environment.

أصبح هذا المصطلح محل اهتمام واحد من الأفكار التي تربط بين البيئة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و أصبحت الاستدامة تمثل منهجا تهتم بالفقر و البيئة و المساواة وفق ما اتضح في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية في "ري ودي جانيرو" سنة 1992.

إن أحسن تعريف هو ذلك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة و التنمية المعروفة " بتقرير بورتلاند" The Repport Brundthand سنة 1987. الذي يعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها.

و يتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية الإنسان في العيش الكريم أنيا و مستقبلا.<sup>(1)</sup>

كما تعرف كذلك بأنها: " الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة و تعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة و بالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة".<sup>(2)</sup>

يعني بالتنمية المستدامة "هي التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون تعرض للخطر احتياجات جيل المستقبل".

(1) صالح عمر فلاح، التنمية المستدامة بين تراكم راس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب، بدون سنة نشر، باتنة، 2004، ص 6.

(2) احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي الاتجاهات المعاصرة و الاستراتيجيات الممارسة، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 43.

و بالرجوع إلى المادة 04 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: "أنها تعني توفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة إلى أدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن قابلية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية".<sup>(1)</sup>

تبين ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية و متطلباتها من جهة و ضرورة حماية الموارد المائية من جهة أخرى ، و يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي على حساب الموارد البيئية (المياه، الغابات، الهواء) لذا قررت معظم القوانين و التطبيقات استحالة الفصل بينهما.<sup>(2)</sup>

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية:

لقد أصبح المفكرين و الباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث عرفت التنمية المحلية بأنها: « العملية التي تتضافر فيها جهود الأفراد مع جهود السلطات الحكومية لتحسين ظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية للعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و تمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي». <sup>(3)</sup>

لا نجد في الشريعة الإسلامية مشتقات من مفردات القرآن الكريم للفظ التنمية غير أننا نجد فيه مصطلحات و مرادفات كثيرة لها. حيث ورد منها في القرآن الكريم احدي عشر (11) مفردا، بالإضافة إلى ما ورد في السنة الصحيحة.<sup>(4)</sup>

و حينما نحاول جمع المعاني التي تتعلق بموضوع التنمية من خلال دراسة مرادفاتها نجد بأن التصور الإسلامي للتنمية يقوم على أساس أن الله سبحانه و تعالى خلق الكون و استخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها وفق لضوابط الشريعة الإسلامية.

(1) إسماعيل سراج: حتى تصبح التنمية المستدامة"، مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1993، ص 6.

(2) نفس المرجع، ص 6.

(3) سامية محمد جابر و آخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 5.

(4) عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية الجزائر، 2008، ص 167.

إن مفهوم التنمية هو السعي لتحقيق الرفاهية الأفراد المجتمع ماديا و معنويا و روحيا، لقوله تعالى: { أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيمٌ مُجِيبٌ }.<sup>(1)</sup>

إن الإسلام يرى أن التنمية الاقتصادية إنما هي جزء من تنمية المجتمع كله بأبعادها المختلفة فلا يقتصر الأمر على التنمية المادية، فحسب، و لا على إنتاج وحده و إنما هي عملية إنسانية تستهدف رقي الإنسان و تقدمه ماديا و روحيا و اجتماعيا و سلوكيا.

فهي عملية شاملة، تتناول كل مقومات الحياة الإنسانية و إن كان الجانب الاقتصادي في حد ذاته يحتل مكانة مهمة.

التنمية في الإسلام "ذات طبيعة شاملة فهي تتضمن النواحي المادية و الروحية و الخلقية و الاجتماعي فهي إذن نشاط يقوم على قيم و أهداف المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة و لا تقتصر على الرفاهية المستهدفة من التنمية على هذه الحياة الدنيا بل أنها تمتد إلى الحياة الآخرة دون تعارض بين الحياتين، و هذا البعد التنموي الإسلامي لا يوجد في مفهوم المعاصر للتنمية".<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي:

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد: "إن التنمية العلمية أو الاقتصادية و الاجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية الأفراد في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".<sup>(3)</sup>

و بعبارة أخرى فالتنمية هي: " العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية و اقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن".<sup>(4)</sup>

(1) سورة هود، الآية رقم 61.

(2) عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص 168، 169.

(3) نفس المرجع، ص 147.

(4) نفس المرجع، ص 148.

\* من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التنمية عملية تغيير شاملة و مستمرة تركز على العنصر البشري بالدرجة الأولى باعتباره في وضع و تجسيد برامج التنمية.

### المطلب الثالث: التنمية و علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى:

يقصد بها العملية التي توجه كافة جهود الأفراد و مساعدتهم على اندماجهم في حياة المجتمع. و لها علاقة بمختلف المجالات نذكر منها:

#### الفرع الأول: التنمية و علاقتها بالنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع و بصفة سريعة و مرتفعة زيادة الدخل القومي و تحقيق معدل النمو الاقتصادي، و قد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بدلت بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع و تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، و الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة.<sup>(1)</sup>

#### الفرع الثاني: التنمية و علاقتها بفكرة النمو و التوزيع:

في هذه المرحلة من نهاية الستينيات بدا مفهوم التنمية فيها يشتمل أبعاد اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فركزت على معالجة الفقر و البطالة و اللامساواة من خلال تطبيق الإستراتيجيات الحاجات الأساسية و المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية و تنفيذها و متابعتها. تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" "SEERS" الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في التوزيع، فيمكن التنمية بالقضاء على جميع المشاكل و إذا تفاقمت فلا وجود للتنمية.<sup>(2)</sup>

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة احمدابو زنت، التنمية المستدامة " فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها "، دار صفاء

للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 19.

(2) نفس المرجع ، ص 20.

### الفرع الثالث: التنمية و علاقتها بالتضخم المالي:

هي عبارة عن الزيادة العامة في مستوى الأسعار و السلع في إطار اقتصاد دولة ما، فقد يأتي نتيجة للزيادة في عرض النقود، لغياب عامل التنافس، أو نتيجة لانخفاض مستوى العرض على السلع المتاحة.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: أنواع التنمية المستدامة:

أما بالنسبة لأنواع التنمية المستدامة تشمل جميع المجالات التي تمس التنمية سواء كانت سياسيا أو إداريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا.

### المطلب الأول: التنمية المستدامة في إطار السياسة:

التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم و عدم وقوفهم موقف اللامبالاة و يتسم ذلك بدرجة من المشاركة الشعبية الموسعة.<sup>(2)</sup>

و تتركز مبادئها فيما يلي:

\_ التنمية ظاهرة شاملة تتكامل مع جميع الجوانب من ثقافية و اقتصادية و اجتماعية و علمية و تقنية و سياسية، و أن التنمية السياسية لها علاقة تفاعلية و تبادلية و علاقة تأثير و تأثر.

\_ تعبر عن تقاليد و العادات و الميراث و القيم المرجوة في المجتمع.

\_ تتضمن ضرورة المشاركة الشعبية التي تشمل العلاقة بين السلطة و المجتمع.

\_ ضرورة توافر البيئة التي تتيح الحرية في إطارها الملتمزم.

\_ الربط بين الفكر السياسي و الواقع العلمي التي تعبر عن واقع المجتمع.

\_ الإنسان محور التنمية و مركزها و اهتمامها و هدفها الأساسي.<sup>(3)</sup>

(1) عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص 90.

(2) محمد منير حجاب، الاعلام و التنمية الشاملة، ط3، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2001، ص 78.

(3) خليل عطية عطية، التربية و التنمية في الوطن العربي، دار غيداء للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص 156.

### المطلب الثاني: التنمية المستدامة في إطار إداري:

التنمية الإدارية جزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع و تطويره و تتأثر إلى حد بعيد بالخصائص الأساسية و الاقتصادية و الثقافية العامة.

فالتنمية اليوم مجهود جماعي يقوم به المجتمع، و تشارك فيه جميع طاقات المؤسسات الخاصة و العامة، و لا تتوقف التنمية المستدامة على ضخ رأس المال، بل تمثل هذه التنمية عملية معتمدة على الذات تتفاعل في البداية مع احتياجات المجتمع و مطالبه ثم استجابة لها. بل هي عملية تحسين شامل في الإنتاجية و نمو متوازن، و أهم من ذلك فان التنمية الحقيقية لا تقوم على افتراضات اقتصادية البديهية بل على فهم تجريبي للحقائق السياسية و الإدارية و الاقتصادية و المحلية.

و أخيرا فان العناصر الجوهرية في الفكر التنموي الجديد شفافية القرارات العامة، و توفر المعلومات، و تعرض المسؤولين للمساءلة، و إضافة إلى احترامها للوعي للحقوق و القيم الإنسانية.<sup>(1)</sup>

### التنمية المستدامة في إطار اقتصادي:

هي العملية بموجبها تستخدم دولة موردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في دخلها القومي و في نصيب الفرد من السلع و الخدمات، و تتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على معوقات اقتصادية و توافر رؤوس الأموال، و الخبرة الفنية و التكنولوجية.<sup>(2)</sup>

(1) جميل جرسيات، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، دار فارس للنشر و التوزيع، الأردن، 1998، ص 30، ص 31، ص 32.

(2) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم - عطاءات، معوقات - أساليب، دار مجد للنشر و التوزيع، لبنان، 2006، ص 30.

## المطلب الرابع: التنمية المستدامة في إطار الاجتماعي و الريفي:

### الفرع الأول: التنمية الاجتماعية:

يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بعدة تعريفات نحددها من خلال اتجاهاتها كما يلي:

التنمية الاجتماعية مرادف لمفهوم الرعاية الاجتماعية و التي بقصدتها الخدمات التي تقوم للجماعات كالخدمات التعليمية و الصحة و السكن.<sup>(1)</sup>

كما يمكن تحديدها كونها:

**1\_ هدف:** حيث نحاول الوصول بالإنسان إلى مستوى الاستمتاع بالرفاهية و الإحساس بالكرامة، و زيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات و هيئات المجتمع في حدود قيم ومعايير معينة تشير عليها حياة الناس في المجتمع.

**2\_ أسلوب:** تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية و حسن استثماراتها، و زيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة.

**3\_ عملية:** من حيث أنها حق الكل الناس دون تفرقة ، و عامل لتحقيق العدالة الاجتماعية فهي ترسم خطوطها العليا في الدولة ، و تترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة من الخطط ذات البرامج و المشروعات القابلة للتنفيذ في ظل القوانين و التشريعات.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: التنمية الريفية:

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع تغيير الاجتماعي مخطط له و موجه نحو الوصول لأفضل الاستغلال و استثمار لموارد المجتمع بهدف رفع مستوى المعيشة، و تحسين نوعية حياتهم ثقافيا، صحيا و عمرانيا و اجتماعيا" و قد اتفق على استخدام المصطلح تنمية المجتمع الريفي للتعبير على العمليات التي يجري التخطيط لها و تنفيذها على أساس تعاون المجتمع لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الريفي".

(1) ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم، التنمية و حقوق الانسان، نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 22.

(2) نفس المرجع ، ص 24.

و في نشرة للبنك الدولي World Bank 1985 "أن التنمية الريفية هي الخطة المرسومة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لسكان الريف الفقراء" حيث أنها تستهدف أساسا لتقليص الفقر بالمناطق الريفية من خلال تطوير المزارع الصغيرة".<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث: ركائز التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على عدة ركائز لتحقيق أهدافها الكاملة، باعتبارها هي عملية شمول و توازن و تكامل و تنسيق يشارك فيها المواطنين لتنمية المجتمع.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة: تتمثل في:

#### الفرع الأول: مبدأ الاحتياط:

عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينات، تطورا ملحوظا لمسايرة مختلف الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانونا في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث حيث دخل مرحلة جديدة إذ أصبح قانونا موجها أيضا نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة.

و في هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة الذي بموجبه اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئي، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع على الأنشطة الملزم القيام بها.

فمبدأ الحيطة يتصرف بميزة التنسيق و التوقع و هو موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، و استنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.

(1) عبوش سعيد،: اشكالية الزراعة الجبلية و التنمية المستدامة في المناطق الجبلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية معهد علم الاجتماع، الجزائر، 2008، 2009، ص 63، المتحصل عليه: biblio.univ.dw.

و من الناحية القانونية فمبدأ الاحتياط منصوص عليه ضمن مبدأ الخامس عشر من إعلان ريو حول البيئة و التنمية ، و هو بذلك يعطي المعنى الأولي للمبدأ على انه لا يفتقر إلى اليقين العلمي.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: مبدأ المشاركة:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، و هذا يعني أنها تتطلب في تحقيقها بشكل مناسب من أشكال اللامركزية، و التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات الإعداد و التنفيذ والمتابعة خطط التنمية.

### الفرع الثالث: مبدأ الإدماج:

و في الإطار القانوني نلمس هذا المبدأ بدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبيئة و التنمية على مستويات السياسة و التخطيط و الإدارة، و الإطار القانوني و التنظيمي له صلة الاستخدام الكفاء للأدوات الاقتصادية و حوافز السوق.

### الفرع الرابع: مبدأ الملوث الدافع:

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال و كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، و امتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول و منها القوانين الجزائرية، حيث اقره المشرع ضمن المادة 03 من قانون 01/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و تم تطبيقه و تكريسه من خلال العديد من القوانين المالية.<sup>(2)</sup>

(1) حسونة عبد الغني، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص

قانون اعمال، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2012، ص 25.

(2) حسونة عبد الغني، المرجع السابق، ص 26، ص 27.

إن تطبيق هذا المبدأ من انه يتسم بالمرونة يمكن إنفاذه تشريعا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية، و يبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية أو المالية على الملوث، كما يمكن أعمال المبدأ إداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة و فرض إجراءات و دراسات لتلك الأنشطة مما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية و خبرات تقنية، و كذا فرض الضرائب البيئية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: المقومات التنموية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على عدة أساسيات منها المالية، البشرية، التنظيمية.

#### الفرع الأول: مقومات التنمية البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخداما و يدير التمويل لإقامة المشروعات و تنفيذها و يتابعها، و يعيد النظر فيها، و يضع حلول مناسبة لها، يقوم على عنصرين:

**الأولى:** هي انه غاية للتنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

**الثانية:** انه وسيلة تحقيق التنمية.<sup>(2)</sup>

#### الفرع الثاني: مقومات التنمية التنظيمية:

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية و تعرف الإدارة المحلية بأنها:<sup>(3)</sup> "نقل أو تمويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين".

(1) حسونة عبد الغاني، المرجع السابق، ص 26، 27.

(2) لخضر حنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق: ، مذكرة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011، 2010، 03، ص 24.

(3) علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص 97.

### الفرع الثالث: مقومات التنمية المالية:

يعد العنصر المالي عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما كانت الهيئات تمارس اختصاصاتها على أكمل وجه معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، وكذلك من المقومات المالية التي تساعد في تحقيق التنمية وتوفير نظام محاسبي وتنظيم الرشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم المالية الدقيقة هذا ما يساعد على تحقيق أهداف الجماعات المحلية بكفاءة عالية واستقلاليتها تامة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### \_ تحقيق نوعية الحياة الأفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عاجل ومقبول وديمقراطي.

#### \_ احترام البيئة الطبيعية:

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاط السكان والبيئة وتتعامل مع النظام الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان، مع أنها تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.<sup>(2)</sup>

#### \_ تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد:

(1) مرجع سابق، ص 23.

(2) عثمان غنيم و ماجدة احمد او زنت، المرجع السابق، ص 28.

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.<sup>(1)</sup>

### \_ ربط تكنولوجيا بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، هو خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سلبية، مع وجود حلول مناسبة لها.

### \_ إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع:

تتلاءم إمكانات المجتمع مع السماح بتحقيق التوازن الذي تكون بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على مشاكل البيئة مع توضع حلول لها.<sup>(2)</sup>

### المبحث الرابع: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة:

تقوم التنمية على عدة مقومات أساسية إلا أنها تشمل عدة أبعاد مترابطة، و لها مؤشرات قياس مع اعتماد على نماذج و استراتيجيات، تستخدم لها، من خلال ذلك:

#### المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

تشمل التنمية عدة أبعاد منها البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية، حيث تمثل العناية الأفضل للبشرية حاضرا و مستقبلا و قد مست أربعة أبعاد:

#### الفرع الأول: البعد البيئي:

النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة و غير المتجددة، و يتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي و

(1) نفس المرجع ، ص 28.

(2) نفس المرجع ، ص 28، ص 29، ص 30.

التوازن الجوي و إنتاجية التربة، و الأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.<sup>(1)</sup>

أما حسب المنظور البيئي لها يركز على مقارنة التنمية المستدامة على المفهوم "الحدود البيئية"، و بالتالي فإنها تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة<sup>(2)</sup> للمحافظة عليها يجب:

### 1\_ حماية الموارد الطبيعية:

تتاح التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و حماية مصايد الأسماك، و مواكبة التوسع في الإنتاج لتلبية حاجات السكان و تعني الحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداثات تكنولوجيات زراعية الحسنة التي تزيد من المحاصيل، و ذلك لتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات لعدم تهديد الحياة المائية و البرية و تلوث الأغذية البشرية، و هو أكبر خطأ يرتكبه الإنسان باعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية في العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة، فيعارض قوانين الطبيعة و هذا هو ما جعل الزراعة مرهقة و سريعة العطب.

### 2\_ الحفاظ على المحيط المائي:

إن للنظم المائية البيئية علاقات مباشرة و غير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر و تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة و ثرواتها ذات أهمية البالغة. و عليه فان التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بشكل حسن، و استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظام الايكولوجية، و تحديد المياه الجوفية.<sup>(1)</sup>

### 3\_ صيانة ثراء الأرض و التنوع البيولوجي:

(1) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع،"مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 189.

(2) نفس المرجع، ص 190.

(1) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 72، ص 73.

تتعرض الغابات المدارية و النظم الايكولوجية و غيرها من الأراضي الرطبة إلى التدمير السريع في النظام البيئي الشديد صلة بالإنسان و تشمل الغابات ما يقارب 28% من القارات، و لذا فان تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية و النباتية.

#### 4\_ حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

إن التصنيع و التكنولوجيا الحديثة آثار سيئة على البيئة، فانطلاق الأبخرة و الغازات يقوم بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، و يؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة، و يعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

لذا نهدف التنمية المستدامة إلى العمل على التقليل من هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغييرات كثيرة التي تضر بالكائنات الحية دون استثناء.<sup>(2)</sup>

#### الفرع الثاني: البعد الاجتماعي:

يكون النظام مستداما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم إلى محتاجيها، و المساواة في النوع الاجتماعي و المحاسبة السياسية و المشاركة الشعبية.<sup>(3)</sup>

لذا فان هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار و هي على النحو التالي:

#### \_ مكانة النمو الديمغرافي:

إن الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية له أهمية أيضا، لان حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، و توحى الإسقاطات الحالية بان عدد

(2) خالد مصطفى قاسم، المرجع السابق، ص 74.

(3) باتر محمد علي وردم، المرجع السابق، ص 189.

العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة عام 2150،<sup>(1)</sup> بل كذلك لان النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية المحلية و يقلص من الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.<sup>(2)</sup>

### \_ أهمية توزيع السكان:

كما أن لتوزيع السكان أهمية بالغة في الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، و من هنا فان التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على قلة الهجرة إلى المدن، و مع اتخاذ تدابير سياسية خاصة في الاعتماد على الإصلاح الزراعي و التكنولوجيا حيث تؤدي إلى تقليص من الآثار البيئية و منه جاء مصطلح التنمية الريفية المستدامة.<sup>(3)</sup>

### 3\_ الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

و ذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع مع الوصول للخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية، فان التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعلم القراءة و الكتابة، و توفير الرعاية الصحية الأولية، و المياه النظيفة.

فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاهية الاجتماعية، و حماية التنوع الثقافي، و استثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين و العاملين و الفنيين و العلماء و غيرهم من المتخصصين الذين تدعوا إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.<sup>(1)</sup>

### 4\_ الصحة و التعليم:

(1) دوجلاس (موسميث)، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 64.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2002، ص 02.

(3) دوجلاس (موسميث)، المرجع السابق، ص 64.

(1) دوجلاس (موسميث)، المرجع السابق، ص 64.

إن التنمية المستدامة تتطلب توفير المياه الصالحة للشرب و الغذاء الصحي و الرعاية اللازمة، و توفير هذه العوامل في المناطق الحضرية الريفية للبشرية و حماية المجموعات الهشة مثل: الأطفال و كبار السن من الأخطار الصحية، كما أن التعليم يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التقدم ملموس في مستوى التنمية المستدامة، حيث انه عامل رئيسي يحصل عليه الناس لتحقيق النجاح في الحياة، و التقدم و الرقي، ذلك لا وجود للتنمية مستدامة دون تعليم، و لذا يجب توفير كل الإمكانيات لتحقيق التعليم المستدام من الناحية الكمية و النوعية.

حيث يشمل مجموعة من العناصر هي:

- \_ التعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات و مهارات و قيم و معارف.
- \_ التعليم يدخل في منظور التعلم مدى الحياة.
- \_ التعليم يضمن لكل شخص تفتح متوازن.
- \_ التعليم يشجع على الديمقراطية من حيث يمكن للأفراد و الجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.<sup>(2)</sup>

#### الفرع الثالث: البعد الاقتصادي:

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر، و أن يحافظ على مستوى التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام و الدين و أن يمنع

حدوث اختلالات الاجتماعية ناتجة عن سياسات اقتصادية.<sup>(1)</sup>

و هنا تعني الاستمرارية و الرفاهية الاقتصاد بتوفير مقومات الإنسانية بمراعاة مجموعة عوامل المتمثلة في:

<sup>(2)</sup> منشورات إعلامية لليونسكو، " التعليم من أجل التنمية المستدامة " متحصل عليه: .www.Unesco.org

<sup>(1)</sup> باتر محمد علي وردم، المرجع السابق، ص 189.

- 1\_ استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية: يحقق سكان البلدان الصناعية أضعاف نصيب الفرد في البلدان النامية.
- 2\_ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: من أسس التنمية المستدامة تغيير أنماط الاستهلاك، مما يستوجب إجراء تخفيضات متواصلة في الاستهلاك المبدد للطاقة بتحسين مستوى الأداء وتغيير نمط الحياة.<sup>(2)</sup>
- 3\_ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته: تتحمل البلدان الصناعية مسؤولية قيادة التنمية المستدامة لاستهلاكها المحروقات، وتوفير مواردها المالية و تقنية و لاستخدام تكنولوجيا نظيفة لدفع اقتصادها نحو حماية النظم الطبيعية.
- 4\_ تقليص تبعية البلدان النامية: إن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يؤدي لتباطؤ نمو الصادرات المنتجات و انخفاض أسعار السلع، و محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، و تنشيط التجارة لضمان رأس المال البشري بالاستثمار.
- 5\_ المساواة في توسيع الموارد: تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي و فتح فرص الخدمات.
- 6\_ الحد من تفاوت في المداخل: يكون هذا المنع بتمويل القطاعات الغير الحكومية، و إتاحة فرص التعليم بين جميع الطبقات.
- 7\_ تقليص الاتفاق العسكري: بتخفيض و لو جزء صغير من تلك الاتفاقيات على متطلبات التنمية.<sup>(1)</sup>

الفرع الرابع: تكامل الأبعاد التنموية المستدامة:

(2) عثمان محمد غنيم، و ماجدة ابو زنت، المرجع السابق، ص 25.

(1) خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 21، ص 22.

و مثال على كيفية تكامل الأبعاد ما بين الأبعاد التنمية المستدامة في القضايا التنموية محددة، بوضع الجدول التالي للأهداف الرئيسية من تحقيق التنمية المستدامة في (07) قضايا تنموية هامة هي المياه و الغذاء و الصحة و المأوى و الخدمات و الطاقة و التعليم و الدخل<sup>(2)</sup>

قضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد الكاف و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية	تأمين الحصول على الحياة النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	_ ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد مياه العذبة و أنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني و الإقليمي و التصدير	تحسين إنتاجية الأرياح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي	_ ضمان الاستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و اسماك و موارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمن في مواقع العمل	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و استعمال الكفاء للموارد البناء و نظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان استخدام المستدام و المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفاء للطاقة في مجال التنمية الصناعية و المواصلات و للاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود و الحفري على النطاق المحلي و الإقليمي و العالمي و التوسع في التنمية و استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية و منتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية

(2) باتر محمد علي وردم، المرجع السابق، ص 194.

زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة و خلق وظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع الغير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في قطاعات الرسمية و غير الرسمية
---	--	---

### المطلب الثاني: مؤشرات و سياسات التنمية المستدامة:

تتقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريفها (مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، بيئية).

أما المؤشرات الأكثر دقة و شمولية و قدرة حقيقية تطورها في المجال التنموي من خلال لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة و تسمى عادة بمؤشرات "الضغط و الحالة و الاستجاب" (1) كما أن لها سياسات لتحقيق التنمية المستدامة.

### الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

#### أولاً: المؤشر البيئي: يتمثل في:

#### أ\_ الغلاف الجوي:

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراته، و منها التغير المناخي و ثقب الأوزون و نوعية الهواء، و تعتبر ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي و هي:

1\_ التغير المناخي: و يتم قياسه من تحديد انبعاث في أكسيد الكربون.

2\_ ترقق طبقة الأوزون: و يتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.

(1) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان " التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة" ، مصر ، 2007، ص 10.

3\_ نوعية الهواء: و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.<sup>(1)</sup>

### ب\_ الأراضي:

و هذه القضية معقدة و هامة جدا أو ذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، و بالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة و تطبيقاتها، فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات إدارية و سياسية، فقد تكون هذه القرارات وطنية أو إقليمية أو محلية أو حتى شخصية، أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

1\_ الزراعة: و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.

2\_ الغابات: و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، و كذلك معدلات قطع الغابات.

3\_ التصحر: و يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

4\_ الحضرنة: و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة و مؤقتة.

### ج\_ البحار و المحيطات و المناطق الساحلية:

بما أن البحار و المحيطات تشغل نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية، فان إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو احد اكبر التحديات التي تواجه البشرية.

أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات و المناطق الساحلية هي:

<sup>(1)</sup> نفس المرجع، ص 14.

**1\_ المناطق الساحلية:** و تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية و نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

**2\_ مصادد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.<sup>(1)</sup>

#### د\_ المياه العذبة:

لا شك أن المياه هي العصب الرئيسي للحياة، و هي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث، و أصبحت القضايا الخاصة بنوعية و كمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية و الاقتصادية في العالم، و يتم عادة قياس التنمية في مجال المياه بمؤشرين هما:

**1\_ تقاس نوعية المياه:** يرتكز الأكسجين المذاب عضويا و نسبة البكتيريا في المياه.

**2\_ تقاس كمية المياه:** من خلال حساب كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

#### هـ\_ التنوع الحيوي:

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، لكن في الواقع تعتبر من أهم عناصر التنمية المستدامة، إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا و أخلاقيا، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث الترابط الوثيق بين التنمية و البيئة و العمليات الاقتصادية، مع وجود قيم اقتصادية و تنمية هامة للتنوع الحيوي، و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

**1\_ الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بمساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

**2\_ الأنواع البيئية:** و يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.<sup>(1)</sup>

(1) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، المرجع سابق، ص 14، ص 15، ص 16.

(1) نفس المرجع ، ص 16.

### ثانياً: المؤشر الاجتماعي:

ظهرت أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية و منها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها و دراسة بدائل السياسات، و الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد و الأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاهية<sup>(2)</sup> و تشمل:

#### أ\_ المساواة الاجتماعية:

تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، و هي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة في توزيع الموارد تتضمن فرصة الحصول على العمل و خدمات العامة، و تم اختيار مؤشرين لقياس المساواة الاجتماعية:

1\_ **الفقر:** الذي يقاس عن طريق نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر.

2\_ **نسبة العاطلين:** من السكان عن العمل في سن العمل.

ب\_ **المساواة من النوع الاجتماعي:** و يتم قياسها من خلال حساب مقارنة بمعدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

ج\_ **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة و تحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية و البيئية لها تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي حالة التغذية، الوفاء، الإصلاح، الرعاية الصحية.

هـ\_ **التعليم:** هو من مطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي و الاقتصادي المحقق في أي مجتمع، أما مؤشر التعليم، و محو الأمية.<sup>(1)</sup>

#### ثالثاً: المؤشر الاقتصادي:

(2) احمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة

عمان، 2011، ص 54.

(1) احمد عارف، المرجع السابق، ص 55.

و تشمل قضايا الاقتصادية و أنماط الإنتاج و الاستهلاك في الدول و منها:

أ\_ **البنية الاقتصادية:** حيث تقيم أداء الدول الاقتصادي من خلال:

1\_ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري للدول.

2\_ نسبة المديونية الخارجية و المحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، و مدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.

ب **أنماط الإنتاج و الاستهلاك:** حيث تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية و أنماط الإنتاج غير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس و خاصة من جانب الدول الصناعية، و تقاس مؤشرات الإنتاج و الاستهلاك بمؤشرات (مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، و معدل استهلاك الفرد للطاقة، و كميات نفايات و تدويرها، و مدى توافر المواصلات).<sup>(2)</sup>

رابعاً: **المؤشر المؤسسي:** و يتمثل في:

أ\_ **الإطار المؤسسي:** و يشمل إنشاء الأطر المؤسسية المناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع إستراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة لتوقيع على الاتفاقيات العالمية في التنمية المستدامة.

ب\_ **إدارة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة:** من خلال الإمكانيات البشرية و البيئية و الاقتصادية و السياسية.<sup>(1)</sup>

**الفرع الثاني: سياسات التنمية المستدامة:**

نفهم أن سياسة التنمية من أنها الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تحقق الأهداف المعينة، و يمكن أن نميز نوعين أو مستويين من سياسات التنمية كآآتي:

**أولاً: سياسة التنمية الاقتصادية:**

<sup>(2)</sup> المجلس الأعلى للتعليم: ص 64. Social science.2009.wikispaces.com

<sup>(1)</sup> المجلس الأعلى للتعليم ، المرجع السابق، ص 64.

تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و مستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع الذي يمارس هذه السياسة مع التركيز بصفة اكبر إلى أدنى درجات السلم الاجتماعي أو الفئات الأكثر حرما، و تفترض مثل هذه السياسة لتتميتها أن تتمتع ببعض العوامل الإنتاج التي لم تستغل بعد بشكل كامل أو بشكل سليم، مع الاستغلال الأكمل و الأسلم لتلك الإمكانيات و الطاقات لأنه الأمر المرغوب فيه و الممكن في نفس الوقت.<sup>(2)</sup>

### ثانيا: سياسة التنمية الاجتماعية:

تستهدف هذه السياسة زيادة الاستعداد و القدرات الأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية و الاستفادة من ثمراتها، و من البديهي أن هذه السياسة تتخذ مجالا لعملها.

و من الواضح من هذا أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا بد أن يرتبطا ببعضهما بالضرورة، و أن يكمل احدهما الآخر، فالتنمية الاقتصادية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية تشبه آلة دون مورد يغذيها بالطاقة، و كذلك تصبح التنمية الاجتماعية

التي تهل الجوانب الاقتصادية كمخبرة ليس بها دقيق، و يجب ربط التنمية الاجتماعية ربطا وثيقا ضروريا للتنمية الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

و سياسة التنمية نفسها يمكن أن تمارس على مستويات متباينة، و يمكن أن نحصرها فيما يلي:

**1\_ سياسة تنمية الداخلية:** تمارسها هيئات البلد النامي نفسه.

**2\_ سياسة التنمية الخارجية:** تمارسها الجهات التابعة للدولة الأجنبية لصالح دولة أخرى مستقلة (هي نامية عادة)، و تعرف عادة باسم معونة التنمية.

(2) محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع التنموية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2010، ص 144، ص 145.

(1) نفس المرجع ، ص 145.

3\_ سياسة تنمية دولية: تمارسها وكالات الأمم المتحدة و منظماتها المختلفة في مختلف البلدان العالم.

4\_ سياسة تنمية إقليمية: تمارسها الأجهزة و الهيئات التابعة لمنظمات إقليمية (كمنظمة الوحدة الإفريقية أو الجامعة العربية أو منظمة الدول المصدرة للبترول\_ الأوبك).

سياسة التنمية تخلق عمليات تنموية جديدة أو يعدلها، أو يكتفها أو يدعمها، و قد تتم بعض ظواهر العملية التنموية دون تخطيط، في هذه الحالة تتدرج تلك الجهود و الظواهر ضمن مفهوم التنمية بصفة عامة، و لكنها لا تدخل ضمن سياسة التنمية بمعناها المحدود.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: نماذج و استراتيجيات التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تضمنت العديد من النظريات إذ تبنت الجزائر البعض منها على غرار الدول النامية من شدة البلوغ مستويات أعلى في التنمية و الوصول إلى التنمية المستدامة، و من أهم هذه الاستراتيجيات لمعالجة مشكل التنمية هي:

### الفرع الأول: إستراتيجية النمو الغير المتوازن:

يؤكد ألبرت هيرشان " Albert Hirchane " إن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاقا من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى تحقيق النمو، حيث يتحقق في بداية المطاف في عدة من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر يكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، و من الانتقادات الموجهة أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي للدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات

(2) محمد محمود الجوهري، المرجع السابق، ص 150.

الفردية،<sup>(1)</sup> التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر و سريع في وقت ممكن، كما أن إعطائها الأفضلية حيث نتج عنها عدم الأهمية باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق أولويات المسطرة في البرامج.

### الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية القطبية:

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو " للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية و في كل مكان، إلا انه يظهر في أماكن و نقاط تدعى "أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى "بيرو" إن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية و الذهنية و اجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم في هذه الأقطاب الإستراتيجية، و حيث وجهت لها العديد من انتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كتأثر الدول المنتجة للنفط و التي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط و أحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986، مما نجم عنها آثار سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية و تشريعية كبيرة.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: إستراتيجية الصناعات التكاملية:

يركز G.D.Debernis في إستراتيجيته على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية و خلفية عالية، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تمكن وظيفتها الأساسية في ممارسات تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني و يعرفها "دوبرنيس" على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي مساهمتها في التكامل الاقتصادي و الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، على أساس هذه الإستراتيجية فان عملية التكامل

(1) حمداني محمد، كرابالي بغداد: استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية ، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية ، وهران، 2010، ص 13، متحصل عليه على الموقع:

www.Ulvm.nl

(1) المرجع السابق، ص 13، ص 14.

الصناعي على أساس اختيار الصناعات، و تشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد و الصلب، و صناعة الآلات و المعدات، صناعة الكيماوية، الصناعات البتر وكيماوية، الصناعات الإستراتيجية و الصناعات الالكترونية.

تطبق هذه الإستراتيجية على عدة شروط من أهمها: المناخ الملائم لذلك و توافر الموارد المالية و المادية و السوق الواسعة و التدخل الحكومي المباشر و الفعال في الاقتصاد، و القيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي، كما أن الجزائر انتهجت هذه الإستراتيجية خلال مرحلة الستينيات و السبعينات من اجل التنمية الشاملة إلا انه وجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها:<sup>(2)</sup>

1\_ الإستراتيجية تتطلب رؤوس الأموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة الأسعار النفط و سعر الصرف الدولار.

2\_ إستراتيجية تتطلب توفر سوق الإقليمية الواسعة، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعدادها على التركيز البعد الوطني للاستقلالية التنموية للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة لذا فان البحث على الحلول و البدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة، و الجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدولة المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد و حماية الصحة و البيئة.<sup>(1)</sup>

(2) نفس المرجع، ص 15.

(1) المرجع السابق، ص 15.

## خلاصة الفصل الأول:

يحتل موضوع التنمية المستدامة مركزا مهما بين جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسية، لأنها عملية منهجية و حركة يمكن من خلالها الانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم في طريق النمو و الرقي.

و لقد اعتمدت الجزائر العديد من البرامج التنموية لرفع كل ما يتعلق بمعدلات التنمية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى التنمية المستدامة لتحقيق القاعدة الأساسية للمجتمعات النامية باعتبارها تنمية وطنية شاملة و متكاملة لتنفيذ جميع المشروعات التنموية لسد و تلبية احتياجات السكان بجهودهم الذاتية و مساندة من الهيئات الحكومية للدولة.

## تمهيد:

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة على أساس إقليمي، حيث تقدم لهم فرصة ممارسة التجارب الإدارية المتعددة للوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد، رغبة في النهوض بمستوى الإدارة المحلية، إلا أن المجالس المحلية (الولائية - البلدية) تمارس عدة وظائف و صلاحيات متعلقة بالتنمية في جميع مجالاتها للمشاركة في تسيير الإدارة العامة.

حيث تدخل الإصلاحات الجديدة بشكل يفتح آفاق و تطلعات جديدة لإنعاش التنمية المحلية و التي تساهم بدورها في التعزيز التنمية الوطنية من خلال مجالسها المحلية.

## المبحث الأول: دور البلدية في التنمية المستدامة:

تعد البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة باعتبارها مكان لممارسة المواطنة<sup>(1)</sup> و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية<sup>(2)</sup>.

إن البلدية خلية إدارية و سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية<sup>(3)</sup> تمارس اختصاصاتها في المجال التنمية على مستوى الدولة و بصفة خاصة على المستوى الإدارة.<sup>(4)</sup>

## المطلب الأول: في مجال التنمية الاجتماعية:

يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية، و له في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على التنمية الروح الثقافية أو الرياضية للشباب، كما يستعين بالمعونات المالية و الفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة و النظافة العمومية.<sup>(5)</sup>

كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي و نواة تغيير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع في هذا الميدان، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقدم الخدمات و الرعاية الصحية و المتمثلة في:

(1) المادة 01 و 02 من قانون البلدية 10/11.

(2) ناصر لباد، الأساس في القانون الإداري، ط2، دار المجد للنشر و التوزيع، سطيف، 2011، ص 98.

(3) عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية الإدارية و تطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري، ديوان مطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2000، ص 293.

(4) المادة 03 من قانون البلدية 10/11.

(5) حسين فريجة: ( الرشادة الإدارية و دورها في تنمية الإدارة المحلية)، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد

خضير، بسكرة، افريل 2010، ص 90.

- 1\_ مساعدة المحتاجين، و التكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل و المساعدة على التشغيل.
- 2\_ كما تعمل في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و تنشيطها و تشارك في إنشاء التعاونيات العقارية و تساعد على ترقية برامج السكن أو مشاركة فيها.
- 3\_ مهمة تكوين الفرد و نشر الثقافة و التعليم و محو الامية و تشجيع انجاز المراكز و الهياكل الثقافية و صيانة المساجد و المدارس القرآنية المتواجدة على ترابها.<sup>(1)</sup>

### الفرع الأول: في مجال الثقافي و التعليمي:

- تقوم البلدية بدور هام في هذا المجال، حيث تتولى انجاز مؤسسات التعليم الأساسي و صيانتها، و تشجيع كل إجراءات الترقية النقل المدرسي و ما قبل المدرسي (دور الحضنة).<sup>(2)</sup>
- \_ حماية التراث المعماري و المواقع الطبيعية و الآثار و المتاحف.
- \_ تسيير و إدارة المرافق الخاصة بالسينما و الفن و القيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.
- \_ تساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التسلية ونشر الفن و القراءة و التنشيط.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثاني: في المجال الصحي:

- تتكفل البلدية بحفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية، كما نصت عليها المادة 123 من قانون البلدية، في المجالات التالية:
- \_ توزيع المياه الصالحة للشرب و صرفها و معالجتها.
- \_ جمع النفايات الصلبة و معالجتها و نقلها.
- \_ مكافحة نواقل الأمراض المنقولة.

(1) فريدة قيصر مزياني، مبادئ القانون الإداري، بدون دار نشر، ط، 2000، ص 266، 277.

(2) المادة 122 من قانون البلدية 10/11

(3) فريد قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، 2011، ص 231.

\_ الحفاظ على الصحة الأغذية و المؤسسات المستقبلية للجمهور .

كما منح القانون البلدية بانجاز مراكز و قاعات للعلاج و صيانتها في حدود قدرتها المالية.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: في المجال السياحي و السكن و النقل:

تعمل البلدية في المجال السياحي على السهر لتطبيق القوانين والأنظمة الرامية إلى التقدم السياحي،<sup>(2)</sup> وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين بتوسيع قدراتها السياحية بتشجيعهم في هذا المجال، مع المحافظة على المعالم السياحية و المناطق الأثرية و التاريخية و الآثار.<sup>(3)</sup>

أما في مجال السكن تعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و بتنشيطها و مشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية، و تشجيع التعاونية و مساعدتها على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيه، كما يعمل المجلس على تشجيع و بناء العقارات و الوحدات وزير الإسكان(المادة 119 من قانون البلدية ).

أما في المجال النقل و التموين إذ تعمل على الاستغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل، أو المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.<sup>(4)</sup>

### المطلب الثاني: في المجال التنمية الاقتصادية:

(1) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، ص 146.

(2) حسين فريجة، المرجع السابق، ص 89.

(3) فريدة قصير مزياني، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 266.

(4) حسين فريجة، المرجع السابق، ص 90.

أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في وضع برامج خاصة بالتجهيز و التخطيط المحلي في حدود المتاحة وفقا لسياسة العامة للمخطط الوطني.<sup>(1)</sup>

ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي، و ليس مجرد برمجة، و هو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل سلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة.<sup>(2)</sup>

حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، و محتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية و الانجاز و التجهيزات التجارية و إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها، و تسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، و أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والوطني. تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من مائة تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، و تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين و توسيع قدراتهم السياحية.<sup>(3)</sup>

كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية<sup>(4)</sup> و يتم مساهمتها كما يلي:

\_ تحديد احتياجات السكان الرئيسية.

\_ إحصاء الطاقات البشرية و المادية التي يمكن توافرها على المستوى المحلي.

(1) محمد بلقاسم بهلول، سياسة التخطيط للتنمية و إعادة تنظيمها، ج2، بدون نشر، بدون سنة طبع، ص 332.

(2) عبد الله رايح سرير: المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، نوفمبر 2011، ص 83.

(3) فريدة مزباني (دور المجالات المحلية في مجال الاستثمار)، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر بسكرة، افريل 2010، ص 59.

(4) المادة 117 من قانون البلدية 10/11.

\_ فرز المشاريع التي تم انجازها و الأعمال الواجب القيام بها في أي قطاع عمل.

\_ تقييم المشاريع و تقديم اقتراحات خاصة بمواردها و تمويلها.<sup>(1)</sup>

حيث تشمل عدة مجالات منها:

### الفرع الأول: في مجال التنمية الصناعية:

أما في المجال التنمية الصناعية فيحق للمجلس بان يحدث في دائرة البلدية بتوسيع صناعي لا سيما في الصناعات التقليدية، كما يتخذ كل مبادرة بتحسين التنمية الصناعية مع مبادرة البلدية بتشجيع و تطوير الأنشطة الاقتصادية.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: في مجال التنمية الفلاحية:

تعد البلدية مخططها التنموي و تبادر وتشجع كل إجراءات من شأن تطوير الأنشطة الاقتصادية و الفلاحية.<sup>(3)</sup>

كذلك يساهم المجلس في إحداث التعاونيات الخاصة بالإنتاج و التسويق بتشجيعها من اجل التنمية الفلاحية<sup>(4)</sup> و مشاركة في جميع الأعمال المتعلقة بتعديل الزراعي للأراضي الواقعة في دائرة و مساهمته في تشجيع استصلاح الأراضي الفلاحية.<sup>(5)</sup>

إذ تنص المادة 173 من الأمر المتضمن الثروة الزراعية على: "أن البلدية هي الوحدة الإقليمية التي تنفذ داخلها عمليات التأميم و توزيع الأراضي" و هذا إما يختص به المجلس بتشكيلة الموسعة لتطبيق الثروة الزراعية.<sup>(1)</sup>

(1) د/ مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها في النظام البلدية و الولاية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 142.

(2) د/ حسين فريجة، المرجع السابق، ص 89.

(3) د/ محمد بعلي الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر و التوزيع، (ب\_س\_ن)، طبعة 2000، ص 82.

(4) د/ فريدة قصير مزياي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 225.

(5) د/ حسين فريجة، المرجع السابق، ص 89.

### المطلب الثالث: في المجال التنمية البيئية:

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاز كل سياسة وطنية في مجال البيئة و هذه لعدة اعتبارات أهمها:

\_ من أهم الأعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة.

\_ حماية الممتلكات العامة و الخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث.

\_ اشتراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات التوعية و الأعمال التطوعية.

و لكن هذه الاستقلالية لا تعني إعفاء البلدية بأي صورة من الصور في ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة و الإشراف عليها.(2)

إذ أصبح الاهتمام بالبيئة و حمايتها و الحفاظ عليها من المواضيع التي تلقي ترحيبا على المستوى الوطني و المحلي من خلال اعتبارات سياسية و أولية الوطنية و ربطها بالتنمية المستدامة.(3)

كما أعطى المشرع أهمية كبيرة في المادة 108 و 109 من قانون البيئة بالمواضيع المتعلقة بالتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و لا سيما في ما يخص الأراضي الفلاحة، و المادة 112 قامت على المساهمة في حماية التربة و الموارد المائية و السهر على الاستغلال الأفضل لهما.(1)

(1) احمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر: حصيلة و افاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 58.

(2) محمد بلخيري، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل اصلاحات جديدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2012، ص 17.

(3) محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مجلة المفكر، العدد 06، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص 146.

(1) محمد بلخيري، المرجع السابق، ص 23.

كما يتولى المجلس رسم النسيج العمراني للبلدية بما تتماشى مع القوانين و التنظيمات السائدة، و عليه إقامة مشاريع تراعي مسالة حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء، كما تقوم بحماية الطابع الجمالي و المعماري و ذلك بإتباع أنماط السكنية متجانسة في التجمعات السكنية.<sup>(2)</sup>

أن تباشر البلدية بالرقابة دائمة للتأكد من العمليات البناء تتم وفق الشروط المحددة في القوانين و التنظيمات وخضوعها لتراخيص مسبقة من البلدية و انه تم تسديد الرسوم المحددة قانونا، و لقد اشترط المشرع الحصول على ترخيص مسبق قبل إنشاء أي مشروع في إقليم البلدية فيه مخاطر و يلحق إضرار بالبيئة.<sup>(3)</sup>

#### المطلب الرابع: في المجال المالي:

تنص المادة 180 من قانون البلدية على اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد الميزانية البلدية، و يختص المجلس بالتصويت عليها باعتباره الأمر بالصرف باسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية و توفر الاعتمادات، كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يسخر محاسب لتنفيذ النفقة المالية تحت مسؤولية الشخصية و المالية.

تخضع حسابات البلدية أيضا إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقا للقوانين المتعلقة

بالمحاسبة في نص المادة 02 من 95-20 المتعلق بها.<sup>(1)</sup>

حيث أن البلدية مسؤولة على تسيير ميزانيتها التي توضع مصادر الدخل و أوجه الإنفاق العام على مشروعات البلدية.

(2) فريدة قيصر مزياني، مبادئ القانون الإداري الجزائري، مرجع سابق، ص 225.

(3) نفس المرجع، ص 225.

(1) احمد سي يوسف، المرجع السابق، ص 66.

إن وجود الميزانيات المحلية ضروري لاستقلال الأشخاص الإدارية و الإقليمية، بحيث تكون لها سلطة الحصول على الموارد المالية للنهوض بالأعباء الواقعة في عاتقها.

و مع هذا أن للمجلس الشعبي البلدي دور هام بالنسبة لهذه الميزانية فإنها توضع على أساس تقسيم الإيرادات و النفقات العامة بحيث يخضع كل قسم منها إلى نظام خاص بها.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثاني: دور الولاية في التنمية المستدامة:

تعرف الولاية بأنها: " المنطقة الإدارية من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تقوم بنشاط سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية"،<sup>(3)</sup> حيث تنص المادة 76 من قانون الولاية على انه: "يعالج المجلس الشعبي ألولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة " التي يحددها القانون و التنظيمات، حول كل قضية تهم الولاية.

### المطلب الأول: في مجال التنمية الاجتماعية:

يمارس المجلس صلاحيات كثيرة ذات طابع اجتماعي و منها:

### الفرع الأول: في المجال الثقافي و التعليمي:

(2) حسين فريجة، مرجع سابق، ص 90.

(3) جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988،

يحق للمجالس الشعبية أن تختص بكل مجالات الترقية و التراث الثقافي و المحافظة على التنسيق مع البلديات،<sup>(1)</sup> وفقا للمادة 98 من قانون الولاية.

كما يسعى المجلس لإنشاء منشآت ثقافية و رياضية و ترفيهية بالتشاور مع البلديات و الأجهزة المعنية، و يقدم برامج أنشطة الشباب و مساهمة في نشر و ترقية التراث الثقافي.<sup>(2)</sup>

تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية و تطبيقا للخريطة المدرسية و التكوينية، بانجاز مؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني، و تتكفل بصيانتها و المحافظة عليها و كذا التجدد تجهيزاتها على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.<sup>(3)</sup>

كما يساهم في تنسيق مع مجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة و المعوقين و المعوزين و التكفل بالمرضى و المتشردين عقلي.<sup>(4)</sup>

### الفرع الثاني: في المجال الصحي:

يقوم المجلس بإنشاء المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية كما يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنشاء الهياكل المختصة بحفظ الصحة<sup>(5)</sup> و هذا وفقا للمادة 94 من قانون الولاية.

### الفرع الثالث: في المجال السياسي و السكن و النقل:

في المجال السياحي يساهم المجلس الشعبي ألولائي بازدهارها السياحة بالولاية، و ذلك باتخاذ الإجراءات التي تساعد استغلال القدرات السياحية و تشجيع الاستثمار.<sup>(1)</sup>

(1) فريدة قيصر مزياي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 199.

(2) احمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 79.

(3) المادة 92 من قانون الولاية 07/12.

(4) فريدة قيصر مزياي، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 199.

(5) نفس المرجع، ص 198 و 199.

يتبين للنشاط السياحي انعكاسات على المستوى معيشة المواطنين و على مستواهم المعيشي و نمط حياة الأفراد.<sup>(2)</sup>

أما في المجال السكن و المواصلات تعتبر من أهم المواقع العامة التي تهتم بها الإدارة الحديثة.<sup>(3)</sup>

كما يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن وفقا لنص المادة 100 من قانون الولاية، إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات و شركات البناء العقاري، و يشجع التنمية التعاونية في ميدان السكن، و يشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار و يشارك في عمليات الإصلاح.<sup>(4)</sup> كما يساهم في القضاء على السكن الهش و غير الصحي و محاربتة.<sup>(5)</sup>

### المطلب الثاني: في مجال التنمية الاقتصادية:

إن طبيعة الظروف الاقتصادية يفرض على الجماعات المحلية أن تتولى عدة وظائف اقتصادية من خلالها المساهمة الفعلية في عملية الإنعاش الاقتصادي المحلي.

يطلع المجلس الشعبي الولائي بدور هام في مجال الاقتصادي، فهو يشرف على مخطط الولاية من اجل التنمية الاقتصادية،<sup>(1)</sup> حسب نص المادة 02/80 يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولاية باعتباره مخططا قطاعيا ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل الاستثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك، و يكون تحضيره بدراسة الاقتراحات المشاريع في

(1) فريدة قيصر مزياي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 199.

(2) فريدة مزياي (دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار)، مرجع سابق، ص 61، ص 62.

(3) حسين فريجة، المرجع السابق، ص 78.

(4) فريدة قيصر مزياي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 199.

(5) المادة 101 من قانون الولاية 07/12

(1) علي محمد، مدى فاعلية الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الإدارة المحلية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، 2012، ص 136.

المجلس الشعبي ألولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة بعد إرسال المخططات لها.<sup>(2)</sup>

و تكون مساهمة الولاية في مخطط التنموي حسب صدور المرسوم 81-380 بتاريخ ديسمبر 1981 المتضمن صلاحيات الولايات و البلديات في التخطيط فقد نص على:

\_ إبداء الرأي المجلس الشعبي ألولائي في إعداد المخطط في العمليات ذات الطابع الوطني.

\_ إبداء اقتراحات كفيلة بخدمة أهداف المخطط الوطني للتنمية الولاية على موافقة المسبقة على كل مشروع تعتمد الدولة انجازه على تراب الولاية و اقتراح التسجيل أية عملية في المخطط الوطني، أن يعتمد على الشروط الآتية:<sup>(3)</sup>

\_ إمكانية انجاز المشروع و صلاحياته.

\_ إمكانية التمويل و إجراءاته و كفيها ته.

\_ تقدير الكلفة تقديرا دقيقا.

\_ المصلحة الاجتماعية للمشاريع ذات الطابع الغير الإنتاجي.

\_ المردودية الاقتصادية للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي.

\_ طبيعة البرامج التي تترتب على الاستثمار و آجال الانجاز و نتائجه.

### الفرع الأول: في مجال التنمية الصناعية:

يقوم المجلس بإنشاء و إدارة الصناعات الصغيرة، و تشجيع الخواص على الاستثمار و إنشاء المؤسسات<sup>(1)</sup> و المناطق الصناعية.

(2) عبد الله رباح سرير، المرجع السابق، ص 84.

(3) مسعود شيهوب، المرجع السابق، ص 142.

(1) فريدة قيصر مزياني: (دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار)، ص 62.

خلق و تسيير مؤسسات و وحدات لصناعة و تحويل المنتجات الفلاحة (الحيوانية و الزراعية) بالقدر اللازم لتغطية حاجات الاستهلاك بالولاية.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: في مجال التنمية الفلاحة:

يمكن حصر اختصاصات المجلس الشعبي أولائي في هذا المجال في النقاط التالية:

\_ القيام بالأنشطة التي تساعد على استثمار الأراضي الزراعية الخالية و حماية التربة و إصلاحاتها.

\_ مكافحة أخطار الفيضانات و القيام بكل الأشغال و الإصلاحات الصحية و التصريف للمساهمة في الحماية الاقتصادية للمسائل الزراعية في الولاية و تنميتها.

\_ تنمية تربية الحيوانات و تحسين المراعي و توفير العلاف للمواشي.<sup>(3)</sup>

حسب نص المادة 87 يعمل المجلس الشعبي أولائي على تنمية الري المتوسط و الصغير، و تطويره و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في المشاريع التمويل المياه الصالحة للشرب و تطهيرها.<sup>(4)</sup>

يتولى المجلس حماية و توسيع الأراضي الفلاحة و بعث الترقية الفلاحية في المنطقة كما يبادر لكل عمل من شأنه حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية، كما يبادر بكل أعمال الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية.

و هكذا يلاحظ أن المجلس أولائي يبقى عاجزا أمام التعدي على الأراضي الفلاحة من خلال تحويلها إلى الأراضي مخصصة للبناء، وهذا ما يعيق استغلالها و تطوير الفلاحة، كم

(2) عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 173.

(3) جعفر انس قاسم، المرجع السابق، ص 55.

(4) المادة 84 من قانون الولاية 07/12.

يبقى دور الرقابي للمجلس الشعبي الولائي عقيما دون آليات ضمان لتجسيد الاقتراحات في الواقع بسبب مركزية القرار و التخطيط، فالدعم أفلاحي مثلا برنامج وطني.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: في مجال التنمية البيئية:

خول المشرع للولاية مجموعة من صلاحيات من ضمنها حماية البيئة بموجب قانون الولاية و تعد الولاية هي الجماعة الإقليمية الثانية بعد البلدية حسب المادة 160 من الدستور، و حماية البيئة من أهم المواضيع التي تتدخل في تصاميم المهام المحلية للولاية.<sup>(2)</sup>

باعتبار المجلس الشعبي الولائي يحتل مركزا قانونيا مهما و يعد عاملا فعالا في التنمية المحلية، و يقوم في هذا المجال ما يلي:

\_ يبادر بأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية و صيانتها.

\_ و يحدد المجلس الشعبي الولائي مخطط التهيئة العمرانية، كما يتخذ كل إجراء من شأنه ضمن تنمية الولاية حسب القدرات و المميزات الخاصة بكل ولاية.

و مع هذا فان صلاحيات مقيدة في الواقع لكون التمويل بعض برامج التهيئة يتم خارج إطار ميزانية الولاية، و تحت غطاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو برنامج دعم النمو.<sup>(1)</sup>

### المطلب الرابع: في المجال المالي:

يقوم المجلس بمهمة التصويت على الميزانية بعد تحضيرها و ترتب عنها الإيرادات و مصروفات على أساس نوعها و برامجها، و يتم ضبط الميزانية بصفة نهائية، و لمجلس الولائي الحق في أن يصوت على القروض الضرورية لانجاز المشروعات المختلفة.

(1) محمد علي ، المرجع السابق، ص 132.

(2) عبد الحق خنتاش، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2010، 2011، ص 45.

(1) محمد علي، المرجع السابق، ص 133، ص 134.

لأهمية الاختصاصات المالية و خطورتها فان المجلس يخضع في مباشرتها لرقابة إدارية من قبل وزير المالية، و هذا الأخير يقوم بوضع تقرير سنوي يتضمن ملاحظتها بشأن التسيير المالي للولايات و المؤسسات العمومية الموجودة في نطاق الولاية لاطلاع على النتائج الرقابة المالية.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثالث: الواقع المالي للهيئات المحلية:

يعرف بأنه كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق اكبر معدلات التنمية عبر الزمن، و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة. وضع هذا العريف يبين العلاقة بين التنمية المحلية و التمويل المحلي فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية من جهة و استقلالية الإدارة من جهة أخرى.<sup>(3)</sup>

### المطلب الأول: الموارد الذاتية للهيئات المحلية:

تقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية و التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها و مقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه و بحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، و عموما تتمثل هذه الموارد في الضرائب المحلية، الرسوم المحلية، نواتج استغلال و استثمار المرافق المحلية المختلفة و المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية.<sup>(1)</sup>

(2) حسين فريجة، المرجع السابق، ص 76.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 19.

(1) خضير حنفي، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع و آفاق، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 03، 2010، 2011، ص 34.

### الفرع الأول: الضرائب المحلية:

تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه و من تكاليف و الأعباء دون أن يعود عليه النفع خاص مقابل دفع الضريبة، أما الضرائب المحلية فهي فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق المنفعة العامة.

و بالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة الإدارية المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي، على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل المواطنين و الأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، و بهذا فان مواصفات الضريبة العامة تتلخص بضرورة أن تحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة و المساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء و سهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازنتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: الرسوم المحلية:

إن معظم مداخيل المالية لميزانية الهيئات المحلية، هي ذات الطابع جبائي،<sup>(1)</sup> حيث يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة و يدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بالنفع الخاص، و يتميز الرسم المحلي بعدة خصائص هي:<sup>(2)</sup>

\_ انه يغطي تكلفة الخدمة بالكامل، و لا يجوز الربح منه بغية عدم كف أفراد المجتمع المحلي عن استغلال هذه المرافق.

(2) خضير حنفي، مرجع سابق، ص 35.

(1) H.Graba Pesressoureces fiscales des collectivites locales, ENAG, Alger, 2000, pp ;45 et 46.

(2) عبد الكريم صادق بركات، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص 165.

\_ تفرض هذه الرسوم على المجال العام و المجالات الصناعية و التجارية بفئة مختلفة مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية، و تدفع بنسب متفاوتة حسب الأهمية لكل نشاط وتنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء.

كما تتوقف حصيلة الرسوم على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية، و يمكن أن تتفاوت من مجتمع محلي إلى آخر.<sup>(3)</sup>

نستخلص أن سياسة الضرائب و الرسوم للجماعات المحلية تستهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية الوطنية من خلال تغطيتها لجملة من استثمارات، و كذا تعمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات الجماعات المحلية، و تعد من العناصر الأساسية في التنمية المحلية و هي:<sup>(4)</sup>

#### أولا: الضرائب و الرسوم المباشرة:

من أهم الضرائب المباشرة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية كما يلي:

أ\_ **الدفع الجزافي:** و هو ضريبة مباشرة تفرض على مجموعة معينة من المستخدمين ( الأشخاص الطبيعية و المعنويين و الهيئات المقيمة بالجزائر و الممارسة بها نشاطاتها) و تخضع لمبالغ لقاء المرتبات و الأجور و التعويض و العلاوات، حيث تقسم هذه الضريبة على كل من البلدية و الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

(3) عبد الكريم صادق بركات، مرجع سابق، ص 165.

(4) لخضر مرغاد: "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، بسكرة، 2005، ص 20.

ب\_ الرسم على النشاط المهني: و يشمل هذا الرسم الأشخاص الذي يعتمدون في نشاطهم على العمل الذهني الفردي كالأطباء و المحامين و المهندسين و المحاسبين...الخ، الذين يمارسون نشاطهم الدائم في الجزائر، و يستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الإجمالية.

ج\_ الرسم على أنواع البنزين و الموارد الصيدلانية: يسحب هذا الرسم على أساس مبلغ البيع بالتجزئة بهذه المنتجات و يدفع هذا المبلغ إلى صندوق قابض الضرائب.

د\_ الرسم العقاري المبني و الغير مبني: بالنسبة للرسم العقاري المبني تعفى منه العقارات التابعة للدولة و للجماعات المحلية و كذا التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما تعفى أيضا النيايبات المخصصة للشعائر الدينية و الأملاك العمومية التابعة للوقف، و العقارات التابعة للدولة الأجنبية، و المخصصة لإقامة الرسمية لبعثاتهم الدبلوماسية و القنصلية المعتمدة.

أما بالنسبة للرسم العقاري الغير المبني (مثل الأراضي الفلاحة) تنتج قاعدة هذا الرسم من المنتج القيمة الايجارية الجبائية للمتر المربع ضرب المساحة الخاضعة للرسم، و تحديد قيمتها وفقا لجداول منظمة لهذا الرسم.<sup>(1)</sup>

هـ\_ الرسم التطهيري: يتمثل في رفع القمامات المنزلية و تفريغ الماء في المجاري، و يحصل لفائدة الجماعات المحلية التي بها شبكات قنوات الصرف فقط، و يحسب باسم المستفيد من الصرف الصحي الهيئة أو المؤسسة المكلفة بتوزيع المياه الصالحة للشرب أو المياه الصناعية.

ثانيا: الضرائب و الرسوم الغير مباشرة:

و يمكن أن نميزها لفائدة الجماعات المحلية ما يلي:

(1) لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص 21.

أ\_ الرسم على الذبائح: و هو الرسم غير المباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح، و يتميز بطابع الضريبة الغير المباشرة، لأنه يفرض على المنتجات الاستهلاكية.

ب\_ الرسم على القيمة المضافة: تخضع لجميع عمليات البيع و الأشغال العقارية و تأدية الخدمات منها: العمليات المتعلقة بالأموال المنقولة و العقارية و التوريدات للفائدة الشخصية - تأدية الخدمات-.

يمثل هذا الرسم على الضريبة على النفقة، و بذلك يتحمله كليا المستهلك النهائي، ولتحديدها يتطلب أن تضاف إلى قيمة السلع أو الخدمات أو الأشغال بعض التكاليف النقل والتغليف و الحقوق و الرسوم غير المباشرة ما عدا الرسم على القيمة المضافة و الإيرادات.

و في الأخير يمكننا أن نقول أن هناك عدة ضرائب و رسوم تحصل للجماعات المحلية في عديد من الدول الأخرى، كضريبة الأماكن الاشهاري، و ضريبة السيارات الاشهارية في فرنسا، و كذا أماكن التجمع الجماهيري المخصصة لعروض السينما و غيرها.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: استغلال و استثمار المرافق العامة المحلية:

تتمثل هذه الإيرادات في المداخل الناتجة عن إيجار مختلف المساكن و المحلات و المساحات التي تحوزها الجماعات المحلية، بإضافة نواتج التنازل عن هذه الأملاك، و كذا الإيرادات خدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين.

### الفرع الرابع: المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:

تعتبر هذه الجهود هي تلك الأرصدة الضخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية و البشرية و الطاقات الفنية في المدينة و القرية و المصانع و المدارس و

(1) لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص 24.

الجماعات، جميع المواطنين الذين يعملون في الخارج، كل هؤلاء يمثلون الرصيد الضخم لتطوير المجتمع تطويرا يبلغ حد الثروة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: الموارد الخارجية للهيئات المحلية:

إن أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لان معدلاتها بطيئة لصعود إلى التنمية، و بهذا يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية و تتمثل في:<sup>(2)</sup>

#### الفرع الأول: الإعانات:

تقدم الدولة إعانات غير مباشرة عن طريق تمويل برامج التجهيز وفق المخططات البلدية للتنمية، و إعانات المباشرة مخصصة لقسم التسيير توجه عادة نحو النفقات الإجبارية و تهدف إلى إزالة العجز الميزانية و توجد إعانات أخرى تخص للفئات الاجتماعية و التضامن و أخرى للتكفل بالعمليات الإنتاجية.<sup>(3)</sup>

غالبا ما تظطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية و الوحدات المحلية بالإعانات.<sup>(1)</sup>

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية و استقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.<sup>(2)</sup>

#### الفرع الثاني: القروض:

(1) خيضر حنفي، مرجع سابق، ص 36.

(2) المرجع السابق، ص 37.

(3) احمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 98.

(1) حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 47.

(2) خيضر حنفي، مرجع سابق، ص 37.

يمكن أن تلجا الجماعات المحلية للاقتراض لانجاز برامج التجهيز المحلي، غير انه مشروط بقدرات التسديد التي تتوافر عليها الجماعات المحلية، إلا أن اللجوء إليه نادرا جدا في الجزائر، و هنا يكمن احد عيوب النظام المالي المحلي،<sup>(3)</sup> و تستعمل هذه القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات، و لا يجوز للمجالس المحلية إن تلجا إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.<sup>(4)</sup>

### الفرع الثالث: التبرعات و الهبات:

و تعتبر التبرعات و الهبات موردا من موارد الجماعات المحلية، و تتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين تكون بشكل مباشر أو غير مباشر و قد تكون نتيجة وصية يتركها احد المواطنين بعد الوفاة أو هبة يقدمها احد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.<sup>(5)</sup>

و قد يكون مصدر الهبات و الوصايا حكوميا أو شخصا طبيعيا أو معنويا، باعتبارها موارد إضافية ايجابية للجماعات المحلية، لتغطية أعباء قد تترتب على عائقها أثناء قيام بالنشاط ما و تغطية الأعباء الطارئة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: اثر العجز المالي للهيئات المحلية:

تعاني اغلب البلديات الجزائرية من العجز في الميزانية، و قد زاد هذا العجز باستمرار منذ 1986، إذ وصل عدد البلديات 1280 سنة 2000 وفق دراسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي.<sup>(2)</sup>

(3) الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية، "الاعتلال، العجز و التحكم الجيد في السير"، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 83..

(4) خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 37.

(5) لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص 53 .

(1) شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية "دراسة حالة البلدية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، 2011، ص 46.

(2) CNES, L'évolution à imprimer à la gestion des finances Pocaes dans Perspective d'économie démarché, Etude reprise et a d'optée en juin 2001.

و تعود أسباب هذا العجز أساسا ما يلي:

- \_ النقص فادح في التحصيل الجبائي، و معلوم أن الجباية هي أساس التمويل المحلي.
  - \_ سياسة التنازل العقاري و إسناد التسيير العقاري لممتلكات الجماعات المحلية إلى وكالات مستقلة.
  - \_ سياسة حل المؤسسات العمومية و خصصتها و التي مست أيضا المؤسسات المحلية.
  - \_ إسناد صلاحيات أخرى للبلديات دون توفير الموارد اللازمة.
  - \_ ضعف التاطير البشري المتخصص للجماعات المحلية.
  - \_ التقسيم الإداري لسنة 1984، أنجز بلديات معزولة بدون نشاط اقتصادي أو تجاري و بالتالي بدون موارد ذاتية تتيح لها التنمية.<sup>(3)</sup>
- نستخلص أن الجماعات المحلية محدودة الاستقلال المالي أن لم نقل أنها غير مستقلة و مرهونة لدى الدولة، هذه الأخير هي التي تتكفل بمسح ديونها و تقديم الإعانات الموجهة للتجهيز و التنمية.<sup>(1)</sup>

(3) عادل بو عمران، البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 63.

(1) احمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 100.

## خلاصة الفصل الثاني:

حاولت الجزائر منذ سنوات تطبيق مبدأ اللامركزية الذي يعتبر الوسيلة الأهم لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، و يتضح هذا من خلال صلاحيات الواسعة التي تقوم بها الجماعات المحلية - الولاية و البلدية - في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها، باعتبارها هيئة لا مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على مستوى المحلي.

و يمكن انجاح الت

## الخاتمة:

إن الانجازات في مجال التنمية المحلية بها ضرورة يفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية و التنمية المحلية المستدامة.

فإن التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية و الطبيعية و البشرية من اجل زيادة الدخل و تحسين الحالة الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية و تحسين نوعية الخدمات بينما التنمية المستدامة و هي موضوع دراستنا فهي تسعى لتلبية الحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم و حماية الموارد الطبيعية من الضغوطات البشرية، حيث تركز على وحدة المصير، و الاستدامة و الديمقراطية و المشاركة الشعبية و القيم و العدالة و المساواة و الشفافية و المحاسبية.

و تسعى كل من البلدية و الولاية إلى الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية و هذا بإجماع عدة عناصر و شروط استثنائية انطلقا من العنصر البشري فالمادي باعتبار هذا الأخير عنصر أساسي و الدافع القوي للعنصر البشري لتنفيذ مختلف الخطط التنموية للجماعات المحلية مع إيجاد مصادر التمويل المحلي المختلفة لتمويل المشاريع التنموية التي تقوم بها الجزائر في شتى قطاعاتها.

و يمكن اعتماد الجماعات المحلية على أدوات تنموية و إحداثها في جميع المجالات حيث تعود على الجماعة بالفائدة الكبيرة في مختلف المجالات و يكون من خلال عوامل نجاح هذه الهيئات اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة مع توفير ما يلي:

تقويم الاختلاف القائم في القوانين و التنظيمات المسيرة للجماعات المحلية حتى تملك المجالس استقلاليتها على السلطة الوصية في تدبير شؤون الجماعة على مستوى التسيير و التقرير، و على مستوى البحث على الموارد الجديدة بعيدا عن إقبال كاهل المواطنين، و سعي على القيام بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ثقافية و بيئية لتوفير شروط الحياة أحسن لجميع المواطنين.

شروط الكفاءة العلمية و الأدبية و القانونية في الترشح لشغل عضوية المجالس المحلية فوجود أعضاء يمتلكون الكفاءة اللازمة لتدابير الشأن الجماعي يعتبر مسالة ضرورية للترشح العضوية المجلس الجماعي.

وضع حد للسلطة الوصية حتى تتمكن الجماعات المحلية من تقرير و تنفيذ ما تراه مناسباً لها على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و البيئية لان دور السلطة الوصية بالنسبة للجماعات المحلية، دور معرقل و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساعد على توسيع وتيرة التنمية

العمل على وجود موارد مضمونة، و أن تنمو تلك الموارد نمواً مناسباً مع حاجيات الجماعة المتزايدة باستمرار من اجل رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للجماعة حتى تساهم في التنمية الوطنية من بابها الواسع.

لقد لعبت الهيئات المحلية دوراً كبيراً من ناحية البيئية لتطور و إنعاش الاقتصاد و خاصة القطاع المحلي، و اعتمدت على تمويل المحلي بفضل التعديلات و الإصلاحات القانونية التي تهتم بصلاحيات المجالس المحلية في الجزائر و التي تتمثل هذه الأخيرة في كل من (المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي) اعتماداً على الموارد المالية لتطوير و ازدهار المجتمعات.

## الفهرس

### مقدمة

الفصل الاول: ماهية التنمية المستدامة

### تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية:

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي:

المطلب الثالث: التنمية و علاقتها ببعض المفاهيم الاخرى:

الفرع الأول: التنمية و علاقتها بالنمو الاقتصادي:

الفرع الثاني: التنمية و علاقتها بفكرة النمو و التوزيع:

الفرع الثالث: التنمية و علاقتها بالتضخم المالي:

المبحث الثاني: أنواع التنمية المستدامة:

المطلب الأول: التنمية المستدامة في إطار السياسة:

المطلب الثاني: التنمية المستدامة في إطار إداري:

المطلب الثالث: التنمية المستدامة في إطار اقتصادي

المطلب الرابع: التنمية المستدامة في إطار الاجتماعي و الريفي:

الفرع الأول: التنمية الاجتماعية:

الفرع الثاني: التنمية الريفية:

المبحث الثالث: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة:

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة:

الفرع الأول: مبدأ الاحتياط:

الفرع الثاني: مبدأ المشاركة:

الفرع الثالث: مبدأ الإدماج:

الفرع الرابع: مبدأ الملوث الدافع:

المطلب الثاني: المقومات التنمية المستدامة:

الفرع الأول: مقومات التنمية البشرية:

الفرع الثاني: مقومات التنمية التنظيمية:

الفرع الثالث: مقومات التنمية المالية:

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

المبحث الرابع: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة:

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

الفرع الأول: البعد البيئي:

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي:

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي

الفرع الرابع: تكامل الأبعاد التنمية المستدامة:

المطلب الثاني: مؤشرات و سياسات التنمية المستدامة:

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

الفرع الثاني: سياسات التنمية المستدامة:

المطلب الثالث: نماذج و استراتيجيات التنمية المستدامة:

الفرع الأول: إستراتيجية النمو الغير المتوازن:

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية القطبية:

الفرع الثالث: إستراتيجية الصناعات التكاملية:

خلاصة الفصل.

## ملخص :

في الفصل الاول تطرقنا الى ماهية التنمية المستدامة باعتبارها حركة تهدف الى تحسين الاحوال المعيشية على اساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع سواء كانت سياسيا او اجتماعيا او بيئيا او اقتصاديا ، و مدى علاقتها بانعاش الاقتصادي في اطار التنمية المحلية مع تجسيدها ببرامج تنموية تعتمد عليها لتطوير المجتمع ، حيث تعتمد على تحقيق ابعادها في جميع المجالات الحياة لتحقيق الرفاهية للأفراد

وفي الفصل الثاني تطرقنا الى الهيئات اللامركزية المحلية و تسييرها في المجال التنموي الذي نقف عليه في دور المجالس المحلية (البلدية - الولاية) في تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات الاساسية لتنمية المجتمعات المحلية ،حيث ان نجاح الهيئات المحلية في تحقيق التنمية يعتمد على عدة عوامل لامكانية تحقيقها و مع هذا نلاحظ ان التنمية المستدامة لعبت دورها في المجال الاقتصادي و البيئي باعتبارهما وجهاً لعملة واحدة لتحقيق التنمية الشاملة